قضية

على جدول أعمال الجلسة التشريعية الحالية، مشروع قانون معجل مكرر لإعفاء أصحاب العقارات التي تقع عليها المخيمات الفلسطينية من الرسوم والغرامات. منذ نكبة فلسطين: أراضٍ مُستأجرة لا تُدفع بدلاتها، وأخرى مشغولة من دون رضى أو علم أصحابها المجبرين على دفع غرامات وتسويات عن مخالفات لم يرتكبوها

«أصحاب» المخيمات ضائعون بين الدولة و«أونروا»

آمال خليل

لا تـزال شـكوى حنـا واكيـم ضد وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (أونـروا) عالقة بعد 35 عاماً على رفعها أمام الأمم المتحدة. ابن بلدة المية ومية بدأ «معركته»، عام 1969، أولاً ضد الدولة اللبنانية لاسترجاع أراضي أجداده التي أقيم فوقها مخيم المية ومية. فشل في تنفيذ حكم قضائي صدر لمصلحته عـام 1984، فتقـدم بشـكوى ضد الـوكـالـة. ابـن السـابـعـة والسـبـعـين عاماً، اليـوم، يخشى أن يموت قبل استعادة حقوقه وتسجيلها لأبنائه. يعتبر نفسه ضحية الـ«أونروا» التي قادت ضحايا الاحتلال للإقامة فوق الدونمات السبعين التي ورثها عن جده، بعدما حوّلتها مخيماً للاجئين الفلسطينيين.

عام 1860، وصلت الإرسالية الإنجيلية الأميركية إلى صيدا حيث شيّدت مدارس ومؤسسات رعائية. عمل حنا واكيم، جدّ حنا السبعيني، مع الإرسالية التي عرضت عليه شراء جزء من العقارات التي يملكها في بلدة المية ومية وتبلغ مساحتها نحو 70 دونماً. وافق «لأن الأرض لم يكن لها قيمة يومها»، بحسب الحفيد حنا. فوق التلة، شيّد الجيش الإنكليزي مستوصفاً. وشيّدت الإرسالية عام 1881 مركزاً لبيع الحليب وداراً للأيتام يدعى «رامايو هول» استخدم ملجأ ومدرسة. عام 1941، حوّلت «قـوات فرنسا الحـرة» الـدار إلى سجن للمعتقلين السياسيين. بعد نكبة العام 1948، «تلقت الإرسالية عرضاً لاستضافة بعض اللاجئين الفلسطينيين. نصب الصليب الأحمر الدولي خيمتين للاجئين في جانب من العقار. تدريجياً، زاد عدد الخيم وتحولت إلى بيوت من التنك شكلت التجمع الذي أعلنته أونروا مخيماً رسمياً عام 1952». بعد تمدد البيوت على كامل العقار، «تقدّمت الإرسالية بشكوى ضد الوكالة، فصدر حكم بإخلاء العقار ونقل اللاجئين إلى مكان آخر في 10 كانون الثاني 1956. لكنه لم ينفذ». عام 1969، أراد واكيم الحفيد استرجاع أرض جده. اشترى العقار من الإرسالية مع كامل الحقوق في المنشآت القائمة فوقه. حينذاك، لم يكن موجوداً سوى «رامايو هول» الذي لا تزال «أونروا» تستخدمه كمدرسة. تقدم بشكوى ضد الدولة لإزالة المخيم من أملاكه والتعويض عن استخدام الأرض والمنشآت من دون دفع بدل إيجار، وحصل عام 1974 على حكم بدائي أدان الدولة، لكنها استأنفت باعتبار أنها «ليست معنية بالمخيمات ودفع بدل استئجارها، بل هي مهمة الأونروا». بعد عشر سنوات، حصل واكيم على حكم مبرم يلزم الدولة بإخلاء العقار ودفع التعويضات. ولما لم يستطع تنفيذه، توجه إلى النمسا وشيكاغو ونيويورك للإدعاء ضد «أونروا». عام 1985، تلقى جواباً من قسم الشؤون القانونية في الوكالة «يرفع مسؤوليتها عن دفع الإيجار ويحصرها بالدولة اللبنانية».

منذ 50 عاماً، يدور واكيم حول أملاكه من دون أن يدخل إليها لوقوعها ضمن الشريط الأمني لمخيم المية ومية. يدرك بأن تحصيل حقوقه بالإيجارات بمفعول رجعي لا يحل كل المشكلة. كما أن نقل ملكيتها إلى أولاده ليس سهلاً. فالدولة أدرجت على سجله العقاري مئات مخالفات البناء التي شيدت في أرضه من دون علمه أو موافقته. وفي حال أراد نقل التصرف بها، عليه أن يدفع غرامات لقاء تسوية المخالفات!

الإشكالية ليست محصورة في عقار واكيم. فالمخيم تمدد خارج الشريط الأمني حيث نشأت أحياء عشوائية على مشاعات الدولة ومشاعات بلدية وأملاك خاصة، منها حي الهمشري القائم فوق 13 دونماً. يقول كاهن البلدة جورج ساسين إن أصحاب الأملاك في الحي «يرجـوا عشرات الدعاوى القضائية لكنها لم تُنفّذ». بعض المدّعين دفعوا تعويضات لإخلاء المقيمين وبعضهم يئس وفضّل الهجرة.

في بلدة درب السيم، المجاورة للمية ومية، لأصحاب الأراضي مشكلة أخرى. في الثانية أراضٍ شغلها اللاجئون من دون بدل، أما في الأولى فأراض استؤجرت لا يدفع أحد بدلاً لأصحابها. يحتل مخيم عين الحلوة ربع النطاق العقاري لدرب السيم. قبل المخيم، كانت المنطقة حقولاً وبساتين وينابيع مياه، أبرزها نبع عين الحلوة الذي سميت المنطقة باسمه. يستذكر ابن البلدة، الباحث سعد الله جحا، أن أهالي درب السيم استضافوا في بيوتهم، بعد النكبة، نحو 50 عائلة تنحدر جذورها من البلدة، فيما أقام آخرون في عين الحلوة في خيم وفرتها جمعيات الإغاثة الدولية. «نحن والفلسطينيون ظننا بأن لجوءهم مسألة وقت. لكن مرت الأشهر، فاضطر الضيوف إلى تدبر إقامتهم، كل بحسب قدراته». فيما بقيت الخيم حتى أواخر كانون الثاني 1950، عندما ضربت الساحل عاصفة ثلجية، دفعت «أونروا» التي كانت قد بدأت مهماتها للتوّ إلى تجهيز بيوت من التنك، وعرضت على مالكي أراضي عين الحلوة، وهم من درب السيم ومن عائلات صيداوية، استئجار الأرض مقابل ليرة واحدة للمتر. في عهد الرئيس فؤاد شهاب بدأت المشكلة عندما «توقفت الوكالة عن دفع الإيجارات لأصحاب الأراضي بسبب ارتفاع سعر الليرة». لاحقاً، أدت هجرة أصحاب الأراضي (منهم عائلات يهودية صيداوية) إلى استحالة التواصل معهم. هجرة المالكين أو موتهم وتعدد ورثتهم وتوسّع المقيمين والحروب المتتالية خلقت إشكاليات معقّدة تتعلّق بالشيوع ونقل الملكيات وتسوية المخالفات والرسوم المتأخرة.

اقتراح القانون لا يحل مشكلة مسؤولية من يدفع بدلات الإشغال للمالكين (علي حشيشو)

في التسعينيات جرت محاولة أولى لفكفكة العقدة على يد رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري لتعويض شاغلي المية ومية وإخلائهم، لم يُكتب لها النجاح «لخلاف بين وزارة المهجرين ومجلس الجنوب حول من سيتولى الدفع»، بحسب ساسين، وعلى الأرجح لأسباب سياسية أبعد من ذلك. المحاولة الثانية جرت خلال حكومة الرئيس سعد الحريري، عام 2010، عندما شُكّلت لجنة وزارية لإحصاء أصحاب الأراضي بهدف التعويض عليهم. «لكن حكومته سقطت قبل إتمام المشروع. ولدى مراجعتنا رؤساء الحكومات اللاحقين، قالوا إن الأمر يتعلق بالحريري»، بحسب ساسين الذي يشير إلى أنه سيلتقي، السبت المقبل، وزير المهجرين غسان عطاالله «الذي وعد ببحث إمكانية دفع تعويضات الإخلاء من الوزارة».

> استأجرت «أونروا» أراضي عين الحلوة بليرة واحدة للمتر وتوقفت عن الدفع بعد ارتفاع سعر الليرة في الستينيات

على جدول أعمال الجلسة التشريعية الحالية اقتراح قانون معجل مكرر تقدم به ثلاثة نواب من التيار الوطني الحر، سليم الخوري وإدغار طرابلسي وإدغار المعلوف، يطلب إعفاء أصحاب العقارات الواقعة ضمن الشريط الأمني للمخيمات من الضرائب والرسوم والغرامات وموجب تسوية المخالفات. الخوري قال لـ«الأخبار» إن المشروع «يحاكي مشكلة عمرها 70 عاماً، برزت بعد الإشتباكات الأخيرة في مخيم المية ومية وتأثيرها على البلدة»، لافتاً إلى أن «إعفاء مالكي العقارات من غرامات التسويات لمخالفات لم يقوموا بها ليس مرتبطاً بمخيمات الجنوب فقط، بل يشمل البداوي ونهر البارد وضبية والجليل وبرج الشمالي». واوضح أن الاقتراح يطلب من المالكين التقدم أمام قيادة الجيش بأوراق تثبت ملكياتهم وحدودها، للإستفادة من الإعفاءات. أما الخطوة الثانية بعد تحقيق الإعفاءات، فستكون تأمين بدل إشغال للمالكين، الأمر الذي سيعيد النقاش إلى المربع الأول: الدفع مسؤولية من؟ الدولة أم الـ«أونروا»؟

عين الحلوة بمساحات خضراء

يجزم الباحث سعد الله جحا، إبن درب السيم، بأن معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان حلت في المواقع التي تمركز فيها الجيش الإنكليزي عند انتشاره عام 1942. يستذكر بقايا الثكنة التي أنشأها الإنكليز في عين الحلوة حتى جلائهم عام 1945، ويقول إن «الإنكليز أنفسهم مباشرة، أو عبر مؤسسات الإغاثة الدولية، اقترحوا إقامة اللاجئين الفلسطينيين في مواقعهم السابقة بعدما هجّروهم لصالح إقامة دولة لليهود». يلفت الى أن بعض اللاجئين اشتروا لدى قدومهم عقارات في المنطقة وبنوا فوقها منازل تتوسط حدائق صغيرة، «وهؤلاء لا يزالون يدفعون الرسوم المتوجبة لبلدية درب السيم حتى اليوم». بعد الثورات التي حققها فلسطينيون سافروا للعمل في دول الخليج في الخمسينيات والستينيات، ازدهـرت حركة الشراء داخل عين الحلوة وصيدا. «كان المخيم، في تلك الفترة، حياً منظماً ومرتباً تخترقه الساحات الخضراء، وينابيع المياه، ويسكنه فلسطينيون وبعض عائلات درب السيم، منهم آل صادر الذين افتتحوا صالة سينما». بدأ المشهد بالتغير عام 1970، مع وصول آلاف الفلسطينيين من الأردن إثر مذابح أيلول الأسود. ازدحام المخيم ترافق مع بدء المظاهر المسلحة وتوتر العلاقات مع المحيط، حتى تفجرها عام 1975. فرغت المية ومية ودرب السيم من أهلها، فيما تمدّد مخيما المية ومية وعين الحلوة، خصوصاً بعد إعادة بناء الأخير إثر تدميره في اجتياح العدو عام 1982. بعد معارك شرق صيدا عام 1985، شُيّد في مشاع درب السيم تجمع سكني، لكنه أزيل بعد عودة أهالي البلدة اليها عام 1991. يتمسك جحا بالذكريات الطيبة مع جيرانه الذين يتفهم استخدامهم للأراضي: «العالم وين بدا تروح؟ بدا تلاقي محل مش لحدا تقيم فيه».

على الحافة

الضريبة على الإعلانات توفّر محرقة

حبيب معلوف

تتزايد وتيرة الاهتمام بقضية النفايات في لبنان على أكثر من صعيد. لجنتا البيئة والأشغال تناولتا الموضوع من خلفيات مختلفة. وزارة البيئة عقدت ورشتي عمل: واحدة لجمعيات الفرز والبلديات، وأخرى للاستراتيجية التي كانت (قبل تشكيل الحكومة الجديدة) قد لزّمتها إلى خبير أجنبي! نواب واتحاد بلديات المتن التقوا وزير البيئة فادي جريصاتي مع اقتراب انتهاء القدرة الاستيعابية لمطمر الجديدة، بعد امتلاء مطمر برج حمود. اتحادات بلديات أخرى تعقد اجتماعات أيضاً للبحث في كل الاحتمالات. كما يتحضر «ائتلاف إدارة النفايات» المدني لبلورة موقف موحد وخارطة طريق لمواجهة المرحلة المقبلة... إلخ. في الوقت نفسه، يتحضّر كل أصحاب الاستثمارات العاملين في هذا القطاع لاقتطاع حصة من «كعكة النفايات»: جامعو الورق والكرتون وكل ما يمكن إعادة استعماله أو تصنيعه، وأصحاب مشاريع تحويل النفايات إلى وقود بديل لمصانع الاسمنت، والطامعون بالقيمة الحرارية لتوليد الطاقة من النفايات عبر معامل التفكك الحراري، والجمعيات التي تفرز وتبيع أو تعمل على التوعية والتدريب... إلخ. إضافة إلى مؤسسات التمويل الدولية والمحلية وسماسرة التقنيات المختلفة، من المحارق الأكثر تعقيداً إلى مسوّقي «شراشف» العزل من أجل الطمر، وأصحاب ماكينات الجمع والكنس والتشطيف والفرم والكبس واللت والعجن... ناهيك عن المخططين والمشغلين من إدارات رسمية كالوزارات أو مجلس الإنماء والإعمار وغيرها.

الكل يريد أن يعمل. والكل يريد أن يستثمر. ليست المشكلة، طبعاً، في أن تكون هناك استثمارات ومستثمرون في أي حقل من الحقول أو التقنيات المذكورة، حتى تلك الخطرة. المشكلة، أو النقص المزمن، هي في غياب استراتيجية كان يفترض أن تضعها وزارة البيئة، حسب قانون إنشائها، تحدد المبادئ والأهداف الاستراتيجية، بعد أن تدرس طبيعة النفايات ومصادرها وأنواعها وتكوينها، والوضع الاقتصادي والإمكانيات وطبيعة لبنان السطحية والجيولوجية... على أن تكون جزءاً من استراتيجية بيئية أشمل للتنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار كل القطاعات التي تتقاطع مع بعضها بعضاً.

في وزارة البيئة، ثم في مجلس النواب، تم إقرار قانون إدارة النفايات، بشكل يرضي كل الأطراف المتسابقة على الاستثمار، أو تلك التي لا تزال تعتبر أن النفايات نقمة أو ضريبة على حياتنا الحضارية «النظيفة» جداً. وكأن مشكلة النفايات ليست جزءاً من الفساد اللبناني العام، وهو جزء من فساد المجتمعات الاستهلاكية في كل مكان! والفساد هنا بمعنى إنتاج النفايات اليومي بشكل يفوق حاجتنا إلى الغذاء لناحية الحجم. من هنا الحاجة إلى تخطيط «الدولة» وليس مجلس الإنماء والإعمار، كما وبالتأكيد ليس القطاع الخاص الذي يبغي الربح، ولا القطاع الأهلي الذي يبغي العمل. بل الدولة بوصفها «عقل المجتمع» متمثلة بوزارة البيئة، لا سيما لناحية تحمّل مسؤولية وضع الرؤية العامة والاستراتيجية ومشاريع القوانين. هي مثل مهمة العقل لضبط الشهوات غير الطبيعية التي صنعتها الإعلانات. ليس عبر القمع والتحريم، بل عبر تغيير النظام الضريبي على الإنتاج والاستهلاك للحدّ من زيادة النفايات. لذلك، يجب اعتبار «مبدأ التخفيف» مركزياً والهدف الأول في استراتيجية النفايات التي تناقش الآن في وزارة البيئة، كونه يساهم في التخفيف بنسبة 30% من حجم النفايات في بلد استهلاكي مثل لبنان، من دون الحاجة إلى كل هذه «العجقة» من الخبراء والمشتغلين في الفرز والجمع والطمر والحرق. مجرد استخدام الضريبة يخفف من النفايات، ومن الحاجة إلى جمعيات تتموّل من مؤسسات دولية ومحلية وبلديات للقيام بما يسمى عملية «التوعية» التي كانت مفهومة بعد نهاية الحرب الأهلية، وباتت اليوم تنفيعات من دون جدوى وفعالية بعد عودة الدولة والبلديات. ولعل أول اقتراح ضريبي يفترض أن تقرّه الاستراتيجية والقانون ومراسيمه، هو الضريبة البيئية على الإعلانات وشركاتها، والتي تعتبر المحرك الأساس لزيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة النفايات. هذه الضريبة التصاعدية يفترض أن تدفع على اللوحات المزروعة (بدل الشجر في كثير من الأماكن) وفي كل مرة يتغير محتواها، وعلى الإعلانات التلفزيونية والإلكترونية ووسائل التواصل الجبرية، وعلى أكياس النايلون وأغلفة السلع. وهي لن تطال إلا من يتلاعبون بالنوعية ويزيدون في الإنتاج والتسويق، وفي الاستهلاك غير الضروري.

النقاش في إسباب زيادة حجم النفايات في لبنان بمعدلات تتجاوز المعدلات العالمية في البلدان الغنية والفقيرة (أكثر من كيلوغرام للفرد في اليوم) هو النقاش الحقيقي والعميق الذي ينبغي أن يكون موضع بحث، في وزارة البيئة كما في اللجان النيابية، حتى لا يخرج علينا أحدهم، كما فعل رئيس لجنة الأشغال نزيه نجم أول من أمس، بتصريحات «مُفخمة» عندما سأل: ماذا يريد المعترضون على المحارق إذا كانوا يتحفظون عليها وعلى المطامر والمكبات؟ من دون أن يكلّف نفسه عناء السؤال: من أين جاءت كل هذه النفايات في حياتنا اليومية، وكيف ملأت البيوت والشوارع والوديان والأنهر والبحر والمطامر، وهل من سبيل إلى خفض كمية النفايات أولاً قبل البحث في أين نذهب بها؟

تقرير

«الفرز من المصدر» إلى... المطمر

راجانا حمية

لا تنتهي قصّة النفايات في مدينة بيروت حتى تعود. هذه المرة، من باب صورة تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، «تؤرشف» لـ«تطبيق» شركة «رامكو» - صاحبة الامتياز في كنس نفايات العاصمة وجمعها ونقلها - لبند الفرز من المصدر المنصوص عليه في العقد الموقّع بينها وبين بلدية بيروت. في الصورة، يظهر المستوعب الأحمر المخصّص للمواد المفروزة بلا قيمة، مجرّد برميل لجمع ما سيذهب في نهاية المطاف في الشاحنة الضاغطة إلى... المطمر، بغضّ النظر عن المواد التي يحويها.

وعلى رغم أن دفتر الشروط الذي على أساسه فازت «رامكو» بمناقصة «كنس وجمع ونقل النفايات في مدينة بيروت» ينص على ضرورة الفرز من المصدر وإقامة حملات توعية في هذا الشأن، إلا أن ما يحدث في الواقع لا يمتّ لما تنصّ عليه العقود بشيء. فالشركة «لم تلتزم بما يتوجّب عليها»، على ما يؤكد أحد أعضاء المجلس البلدي لـ«الأخبار»، ما يقوله الأخير ليس استنتاج في المجلس، إذ إن الاستياء من الشركة بلغ ذروته أكثر من مرة. في المرة الأولى، عندما تقاعست «رامكو» عن كنس النفايات من الشوارع، فتبلّغت إثر ذلك تنبيهاً من البلدية، «حسّنت بعده من طريقة عملها». وفي المرة الثانية، مع انتشار فيديو يصوّر كبس النفايات، المفروز منها وغير المفروز، في شاحنة واحدة! وعلى رغم تأكيد مدير مشروع الفرز في الشركة، وليد أبي سعد، بأن «المواد المفروزة في المستوعبات الخاصة بذلك تنقل بشاحنة مخصصة تحمل علامة «recycling»، يؤكد أعضاء في المجلس البلدي أنه «لم يحدث فعلياً شيء في موضوع الفرز»، باستثناء «البديهيات» المتعلقة بالمستوعب الأحمر أو بشاحنة الـ«ريسايكلنغ». ويلفت هـؤلاء إلى الشق الآخر للفرز المتعلّق بالتوعية، وهو الذي خصّص له نحو 300 ألف دولار في العقد. إذ «علينا، كبلدية، تحفيز الناس وتشجيعهم على الفرز، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إقامة حملات توعية ونشر إعلانات». وهنا، لا يكفي وضع المستوعب الملوّن، إنما «المطلوب تحفيز الناس لاستخدامه من خلال توعيتهم». وهذا ما لم يحدث بالشكل الكافي، إذ اقتصرت التوعية على «فيديو خفيف نضيف على إحدى القنوات التلفزيونية». الفيديو «الخفيف النضيف»، بحسب الناشطة في جمعية «بيروت مدينتي» زينة عبله، لا يتعدى طول المادة التوعوية فيه «الثواني الخمس»! وهذا، تذكّر مجدداً، مقابل 300 ألف دولار! وهنا، من يتحمل مسؤولية الرقابة على أعمال الشركة التي تتقاضى سنوياً 14 مليون دولار بدل أتعاب؟ ومن يراقب وجهة «سير» نفايات المستوعبات؟ وإذا كانت فعلاً تذهب إلى مكان واحد، فما الفائدة من توزيعها في مستوعبات مختلفة؟ بعض أعضاء المجلس البلدي يحمّلون الجزء الأكبر من المسؤولية للمجلس نفسه الذي يفترض به أن يتولّى الرقابة على الكيفية التي يصرف بها المتعهّدون مال البلدية العام.

> تتقاضى الشركة 300 الف دولار مقابل حملة توعية اقتصرت على فيديو من ثوانٍ قليلة

من يراقب وجهة «سير» نفايات المستوعبات؟ (مروان طحطح)